

الضوابط المنهجية و الأخلاقية لمذكرات التخرج

Methodological and ethical controls for memorandum of graduation

د. بومانة محمد

جامعة زيان عاشور بالجلفة

m.Boumana@univ-djelfa.dz

ملخص

يعد انجاز مذكرة علمية عند التخرج جزءا أساسيا من تكوين الطالب الجامعي ، فمن خلالها يجسد ما تلقاه من خبرات و ما اكتسبه من معارف طيلة مشواره الجامعي ، فهي مهارة تراكمية تنمى بالتعلم المستمر و الاحتكاك المباشر بعالم البحث العلمي .

فمذكرة التخرج هي تأشيرة للولوج إلى عالم البحث العلمي و تتويج لمسار علمي في مرحلة مهمة من حياة الإنسان ، لذلك ينبغي إيلاءها العناية اللازمة و القيمة الحقيقية .

و لا يمكن اختزال إعداد البحوث العلمية في عملية جمع اكبر قدر من المعلومات و تسجيلها في عدد من الأوراق، بل هي مهارة تتطلب تنمية القدرات البحثية المعرفية و المنهجية و اللغوية و المنطقية وفق معايير أخلاقية محددة .

الكلمات المفتاحية: الباحث ، الجامعة ، السرقة العلمية ، التكوين

Abstract :

The completion of a scientific memorandum upon graduation is an essential part of the student's formation, through which he embodies the experiences he received and the knowledge he gained throughout his university career, as it is a cumulative skill that develops through continuous learning and direct contact with the world of scientific research.

The graduation thesis is a visa to enter the world of scientific research and the culmination of a scientific path at an important stage in a person's life, so it should be given the necessary care and real value.

The preparation of scientific research cannot be reduced to the process of collecting the largest amount of information and recording it in a number of papers. Rather, it is a skill that requires the development of cognitive, methodological, linguistic and logical research capabilities according to specific ethical standards.

Keywords: Researcher, university, plagiarism, composition

مقدمة:

تعد مذكرة نهاية التكوين الجامعي من المتطلبات الرئيسية التي يتطلبها التكوين العلمي لطلبة الجامعات و الباحثين في مختلف التخصصات ، وتكون تتويجا لمسار دراسي دام سنوات طويلة تلقى فيها الطالب تكوينا علميا اشتمل على جملة من الوحدات التعليمية ذات الأهداف العلمية والبيداغوجية المحددة ، توزعت بين المحاضرات والأعمال الموجهة والتطبيقية وإعداد البحوث وغيرها من الأنشطة العلمية المتنوعة التي تهدف إلى تمكين الطالب من رصيد علمي ومعرفي في مجال تخصصه .

و تكتسي مذكرة نهاية التكوين أهمية خاصة ، لأنها تمكن الطالب من تطبيق معارفه وخبراته المعرفية والمنهجية التي تلقاها خلال سنوات الدراسة و تجسيدها في بحث علمي محدد الأهداف .

تعريف مذكرة نهاية التكوين

لغة : يقصد بالمذكرة من الناحية اللغوية دفتر سنوي يدون فيه صاحبه يوما بعد يوم ما يريد أن يتذكره⁽¹⁾

اصطلاحا : المذكرة بحث علمي يدخل ضمن متطلبات نيل الشهادة الجامعية ، وتتويجا لنهاية التكوين في مرحلة علمية هامة من حياة الطالب ، والذي يحاول من خلال هذا العمل دراسة إشكالية محددة وفق ما يتطلبه البحث العلمي من قواعد ومناهج وضوابط .

كما يمكن تعريف مذكرة نهاية التكوين بأنها بحث علمي يقوم به الطالب في آخر مراحل تكوينه يطبق فيه المعارف والخبرات النظرية والمنهجية التي تعلمها خلال سنوات الدراسة .

وبالتالي، فإن مذكرة نهاية التكوين هي بحث علمي قصير ، إنها " دراسة لمشكلة ما تحتوي إمكانية المناقشة والبحث هدفها الوصول إلى إيجاد حل أو عدة حلول عبر اختبارات عميقة لفرض أو عدة فروض ، وذلك عن طريق استخدام اشمل لمنهج يحقق في جميع الشواهد التي يمكن التحقق منها والتي تقبل على نهاية التعميم " ²

و تختلف أهداف إعداد المذكرات و الأطروحات من مستوى إلى آخر ، فإذا كان المطلوب من الطالب في مرحلة الليسانس التدريب على القراءة الصحيحة وعلى كيفية جمع المعلومات وتوظيفها وترتيبها بشكل منظم ، فإنه مطالب في مرحلة الدكتوراه بإعداد بحث علمي مبتكر و أصيل .

دور المشرف :

من بين الشروط الأساسية في إعداد المذكرة أن يكون هذا العمل خاضعا لتوجيه وإرشاد أستاذ مشرف من بين الأساتذة المتخصصين في المجال العلمي الذي ينتمي إليه الطالب ، ويقوم المشرف بدور مهم في إعداد مذكرة التخرج ، فهو خبير في مجال تخصصه ، لذلك على الطالب أن يأخذ بنصائحه وتوجيهاته واقتراحاته ، وإذا كان صحيحا أن الطالب هو المسؤول الأول عن انجاز بحثه ، فإن هذا لا يعني إعفاء الأستاذ المشرف من تحمل جزء منها ، لأنه " عندما يوافق على الإشراف على عمل الطالب ، يعترف ضمنا بكفاءته وعندما يوافق على موضوع الرسالة يسلم بأنها قضية تستحق البحث ، وعندها يسمح بطبع الرسالة وتقديمها للمناقشة ، اعتبرها انجازا مقبولا ³

فمهمة المشرف لا تقتصر على التوقيع الشكلي على وثيقة الإشراف و المناقشة ، بل هي تشمل تتبع العمل منهجيا و معرفيا و يمكن أن تتعدى ذلك حتى إلى التحري عن مدى تحلي الطالب بالنزاهة العلمية .
ولذلك ينبغي أن يكون هناك تواصل علمي منظم بين الطالب الباحث والأستاذ المشرف حتى يتم إخراج المذكرة في أحسن صورة وأفضل حلة .

أهداف مذكرة نهاية التكوين :

ليست مذكرة نهاية التكوين عملا عشوائيا غير ذي أهمية مثلما قد يتصور البعض ، بل هي عمل محكم له أهداف محددة ، ويمكن تحديد هذه الأهداف كالتالي:.

1/ تشجيع الطالب على الاستزادة بالمعارف النظرية والتعمق فيها بطريقة منهجية ومركزة على موضوع محدد.

2/ تمكين الطالب من اكتساب أدوات التفكير العلمي المنهجي وتجسيد ذلك في بحث علمي منظم ، لأنه مهما كانت معلوماتنا حول إعداد البحوث العلمية غزيرة ، فإنها تكون عديمة الفائدة إذا لم نعلم بتطبيقها بأنفسنا .
وبالتالي ، فإن الهدف من تكليف الطالب بإعداد المذكرة إنما هو " لنتمكن من تقويم عمله على أساس موضوعي ومعرفة قدرته على الاختبار والتحديد والترتيب والتفكير المنطقي والنقد البناء ، وذلك من خلال عمل متكامل " 4

3/ تمكين الطالب من فرصة معالجة الموضوع بإتباع منهجية علمية صحيحة حتى تسمح له أن يتعرف على نوع صعوبات البحث العلمي ، وسبيل تذليلها .

4/ مساعدة الطالب على تعزيز نقاط القوة وتصحيح نقاط الضعف في تكوينه المتعلق بالمنهجية 5 ، ويمكن لنا ملاحظة ذلك النقص الفادح لدى خريجي الجامعات في التخصصات التي لا تجعل إعداد مذكرة نهاية التخرج ضمن برامجها .

5/ تتيح المذكرة للطالب فرصة التدريب على توكي الأمانة العلمية والحرص على أخلاقيات البحث العلمي.

6/ تمكن المذكرة الطالب من " ممارسة دورة كمختص في ميدان تكوينه الذي يسمح له بالتكيف مع الموافق الجديدة عليه ، وبالتالي الاندماج على منصب عمله مستقبلا " 6.

7/ تطبيق المعارف النظرية والمنهجية التي تلقاها الطالب طيلة مشواره الدراسي ، لذلك سيكون مستوى المذكرة مرهونا بنوع التكوين القاعدي الذي تلقاه الطالب طيلة سنوات الدراسة ، سواء في مقاييس المنهجية أو البحوث القصيرة والعروض التي يقدمها على مختلف المقاييس العلمية .

8 - تنمية قدرات المترشح على البرهنة والتفكير العلميين و الاستنتاج و شرح نتائج الأحداث و الوقائع و تدوينها في شكل قابل للاستغلال (7) .

9- بالإضافة الى الاهداف العلمية المرتبطة بالطالب ، يشترط في إعداد مذكرات التخرج الاستجابة للأهداف البيداغوجية للتكوين و كذا لأهداف البحث و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية (8) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه كثيرا ما تكون الاختلالات والعيوب المسجلة في مذكرة نهاية الدراسة راجعة إلى التضارب في المعلومات المقدمة للطالب خلال مساره الدراسي ، لذلك نرى أنه من الواجب إسناد تدريس وحدة

منهجية البحث إلى فريق واحد متجانس من الأساتذة المتخصصين وذلك حتى نضمن منح الطلبة نفس المعلومات والمعارف دون تضارب.

بعض المظاهر السلبية المتعلقة بإعداد مذكرات التخرج الجامعية :

لاشك أن مذكرة التخرج تكتسي مكانة مهمة في التكوين المعرفي والمنهجي للطلاب ، غير أن واقعها في جامعتنا اليوم لا يوحي بتلك الأهمية والمكانة ، لأن الطالب المقبل على التخرج لا يرى في مذكرة التخرج سوى مرحلة هامشية يجب المرور عليها ، أو عقبة يجب تجاوزها في سبيل التخرج ونيل الشهادة العلمية في مجال تخصصه ، لذلك انتشرت كثير من المظاهر السلبية بين الطلبة ، والتي سوف نورد بعضها فيما يلي :

1/ تغليب الجانب الكمي على الكيفي :

يعتقد الكثير من الطلبة و الباحثين أن المعيار الحقيقي لتقدير قيمة مذكرة التخرج هو عدد صفحاتها ، فهم يرون أنه كلما كان عدد تلك الصفحات كبيرا كان مستوى المذكرة جيدا ، لذلك فهم يلجأون في الكثير من الأحيان إلى حشو مذكراتهم بكم هائل من المعلومات والأفكار التي قد لا تكون ذات صلة إطلاقا بموضوع الدراسة .

فتجد طالبا أعد بحثا حول "التربية عند دوركايم" مثلا يقوم بسرد واستعراض كل الأفكار والنظريات التربوية السابقة بدء بالحضارات الشرقية القديمة وصولا إلى دوركايم ، فيجد القارئ أن هذا الجانب التاريخي قد أخذ 50 % من حجم المذكرة وربما أكثر .

إننا نعتقد أن هذا التصرف لا يليق بعمل محكم ، لأن الطالب مجبر على التقيد والالتزام بحدود الإشكالية التي يعالجها ، وقد يتطلب الأمر على كثير من الأحيان الرجوع إلى جذور المشكلة وأصولها ، لكن ينبغي أن لا يكون ذلك بشكل مبالغ فيه من شأنه أن يبعدنا عن جوهر الموضوع وصلب المشكلة .

ولا يعني كلامنا هذا اختزال الدراسة على صفحات معدودة أو عدم مراعاة الجانب الكمي لكن ينبغي أن يبقى ذلك على الإطار المعقول ، والسبيل الآمن لتجنب الوقوع في مثل هذه الانزلاقات المنهجية هو تحديد الإشكالية بشكل واضح ومحدد ، لأنها تمثل منطلق وأساس كل بحث .

و قد منحت الوصاية فريق التكوين صلاحية تحديد شكل و حجم و أجال انجاز المذكرات في ضوء ما تراه مناسبا .

2/ التقليل من أهمية المذكرة :

سادت في الأوساط الجامعية عندنا كثير من الأفكار الخاطئة والمغالطات الزائفة ، والتي تقلل من شأن مذكرة التخرج وتعتبرها مجرد عمل غير ذي أهمية أو مجرد تسوية لوضعية إدارية كما يقول الكثير من الطلبة وحتى بعض الأساتذة للأسف الشديد .

أن هذه الفكرة خطيرة جدا ، لأنها قد تكون مبررا شنيعا للاستخفاف بالبحث العلمي ، ودافعا إلى الارتجال في انجازه ، وإذا سألت أحد القائلين بهذه الفكرة عن سبب ذلك يرد عليك بأن هذا العمل سوف لن يقرأه أحد وسوف يوضع في رفوف المكتبة ليغطي التراب وتلتهمه الحشرات ، وبالتالي فلما التعب وإجهاد النفس والبدن في أعداد بحث لا يقدره أحد .

أن هذه مغالطة كبرى ، لأنه إذا كان الأمر كذلك ، فإن السبب لا يعود إلى الآخرين ، بل إلى الأساليب والطرق البالية التي أنجز بها هذا البحث والتي أصبحت لا تقنع أحدا ، فالمشكل إذا في البحث ذاته ، وليس عند الآخرين .

لذلك فإن كثير من أصحاب هذه النظرة الخاطئة تجدهم ييثون أفكارهم السامة لدى الطلبة النجباء ، فإذا وجدوا طالبا مجتهدا يجهد نفسه في البحث من أجل انجازه على أفضل وجه ممكن ، يستغربون من ذلك لأنه في نظرهم " لن يصنع صاروخا " وكأن صناعة الصواريخ جاءت من العدم أو من العبث .

ثم أن البحث العلمي قد لا يكون محط تقدير واهتمام المجتمع ، لكنه يكون ، وبكل تأكيد مرجعا علميا مهما للطلبة الآخرين في المستقبل ، فالتجربة تؤكد أن الطلبة يعتمدون بشكل كبير على المذكرات السابقة كدراسات سابقة ، وفي كثير من الأحيان تكون أهم عندهم من الكتب والدوريات وغيرها ، لذلك على الطلبة إنجاز مذكراتهم بشكل لائق حتى لا يوقعوا غيرهم في الخطأ .

3/ التسرع في اختيار موضوع المذكرة وفي إعدادها :

تعتبر مرحلة اختيار موضوع البحث من أهم وأخطر المراحل التي يجتازها الطالب أثناء رحلته البحثية ، ذلك أن الخطأ في اختيار موضوع البحث يؤدي إلى الفشل في انجازه ، لذلك ينصح الطلبة بالترتيب وعدم التسرع في اختيار موضوع البحث ، لأن كل مراحل البحث اللاحقة كتحديد الإشكالية و صياغة الفروض و تحديد المنهج و نوع الدراسة مرتبطة بطبيعة الموضوع المختار .

إن اختيار موضوع البحث مهارة لا بد على الطالب من إتقانها ، فاختيار الموضوع الذي سيتخذ موضوعا للمذكرة و ضبط عنوانه بصفة جيدة هو تحد حقيقي بالنسبة للطالب ، لأن كثيرا من الطلبة كانوا ضحايا للاختيار السيئ للموضوع ، رغم أنهم يمتلكون مؤهلات و قدرات تسمح لهم بطرق أي موضوع .

إن سوء اختيار الموضوع أو التسرع في ذلك قد يكون سببا من أسباب الفشل في إنجاز ، و كم من طالب وقع في ذلك و لم يجد مخرجا من ورطته بسبب فوات الأوان أو تعقد الإجراءات الإدارية أو غيرها .

لذلك ، يجب على الطالب أخذ الوقت الكافي لاختيار موضوع المذكرة ، و يستحسن أن يتم ذلك خلال السنة السابقة لسنة التخرج .

إن عدم العناية باختيار موضوع المذكرة بالشكل اللازم جعل الطلبة يقعون في كثير من الأخطاء، نذكر منها:

- اختيار مواضيع صعبة أو غير قابلة للدراسة .

- اختيار مواضيع مكررة .

- اختيار مواضيع لا قيمة علمية لها .

وتفاديا لكل ذلك ، يضع المتخصصون جملة من الشروط للاختيار الحسن منها ، كأن نختار الموضوع انطلاقا من يقيننا بالقدرة على انجازه ، إلى جانب بعض المعايير الذاتية المتعلقة بالباحث كالرغبة في الموضوع ، و القدرات و المؤهلات الذهنية الخاصة بالطالب ، و كذا مراعاة تخصصه العلمي .

إلى جانب التسرع في اختيار موضوع البحث ، هناك خطأ آخر يتمثل في التسرع في إعداده ، و قد يرجع ذلك إلى عدة أمور ، منها :

- ضيق الوقت الممنوح للطالب لإنجاز البحث مما قد يدفعه إلى السعي إلى إتمامه بأي شكل .
- استهتار الطالب و عدم جديته .

و تكون النتيجة المنطقية لذلك هي إنجاز بحوث لا ترقى إلى المستوى المطلوب ، و يشوبها الكثير من العيوب اللغوية و المنهجية و المعرفية و المنطقية ، بالإضافة إلى تفشى ظاهرة السرقات العلمية .

بعض المظاهر السلبية الأخرى :

- اشتراك عدد كبير من الطلبة في مذكرة واحدة ، و هي عادة نعتقد أنها سيئة و لا تليق بالمهمة الأولى للجامعة و هي التكوين الأكاديمي السليم ، فالمذكرة هي عمل شخصي يظهر الطالب من خلاله ما اكتسبه من مهارات بحثية ، لذلك فإن اشتراك مجموعة في إعداد مذكرة واحدة من شأنه أن ينمى نزعة الاتكالية عند بعض الطلبة .
- تكرار نفس العناوين و المواضيع السابقة بشكل اجتراري يجعل من البحوث مجرد صور طبق الأصل عن البحوث السابقة ، و قد يقول قائل أنه لا مانع من تكرار نفس المواضيع لأن الظاهرة متغيرة باستمرار ، فنقول "نعم" لكن وفق معطيات جديدة و نتائج حديثة و ليس تكرار لما سبق .
- و لتفادي هذه الظاهرة بتوجب على المؤسسات الجامعية اعداد " قاعدة بيانات بعناوين المذكرات و الأطروحات و مواضيعها التي تم تناولها من قبل ، من أجل تجنب عمليات النقل من الانترنت و السرقة العلمية " (9) .
- عدم مناقشة المذكرات و الأطروحات أو عدم تصحيح أخطاءها إذا ما نوقشت ، فالمناقشة العلنية أمام لجنة متخصصة أمر لا مفر منه ، و تصحيح أخطاءها و الأخذ بتوجيهات لجنة المناقشة واجب على الطالب الباحث .
- إحجام الطالب على الرد على ملاحظات لجنة المناقشة ، و هي ظاهرة منتشرة بشكل لافت في الوسط الجامعي ، إذ يكتفي الطالب المترشح بتوجيه كلمات الشكر للجنة المناقشة و يتعهد بتدارك أخطاءها ، و يحجم عن الرد عن ملاحظات الأساتذة أثناء المناقشة ، و هو أمر مناف للأخلاق الجامعية و متعارض مع القوانين التي تجعل من الإجابة عن الأسئلة جزءا مهما من عملية تقييم المذكرة (10) .

المعيار الأخلاقي في إعداد البحوث الجامعية :

بالإضافة إلى المعايير المعرفية و المنهجية و اللغوية و المنطقية يتطلب إعداد مذكرات و أطروحات التخرج الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي و احترام مختلف القيم الجامعية ، لاسيما تحري النزاهة و الابتعاد عن أي شكل من أشكال الانتحال و السرقة العلمية ، لأنها مظهر من مظاهر الفساد في الوسط الجامعي .

و السرقة العلمية هي " كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم ، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها ، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى " (11)

و يعتقد البعض ، على وجه الخطأ ، أن السرقة العلمية متعلقة بأطروحات الدكتوراه فقط ، غير أن الصحيح أنها يمكن أن تحدث حتى في مذكرات الليسانس و الماجستير و الماجستير ، و حتى في الأعمال العلمية و البيداغوجية للأساتذة كالمطبوعات البيداغوجية و المقالات العلمية .

و يمكن الإشارة الى بعض أسباب الوقوع في السرقة العلمية حسب دراسة أجراها المجلس الوطني للآداب و الأخلاقيات الجامعية بالجزائر في ما يلي :

- تعتمد السرقة العلمية
 - ضيق الوقت اللازم لإعداد البحوث العلمية و خاصة في مرحلتي الليسانس و الماجستير و هو ما يتخذ ذريعة للجوء الى الانتحال من أعمال الآخرين دون ذكر أسمائهم . و لتفادي ذلك ينبغي مراعاة عامل الوقت في اختيار مواضيع البحوث
 - الضعف اللغوي لدى الباحث و عدم امتلاكه القدرة الكافية على تحرير و اعداد بحث علمي سليم و هو ما يدفعه الى الاعتماد على آلية النسخ و الإلصاق دون الإشارة أصحابها الأصليين .
 - عدم الدراية الكافية بالنصوص و الضوابط المتعلقة باستعمال الدراسات السابقة و الجهل بالعقوبات المترتبة على استعمال أعمال الغير دون الإشارة إليهم و التي قد تصل إلى حد إلغاء الشهادة و المتابعة القضائية حتى بعد المناقشة .
 - قلة الوسائل للوصول إلى نتائج علمية : و هو ما قد يدفعه إلى انتحال أعمال الغير دون وجه حق .
- لذلك يتوجب توعية المقبلين على إعداد بحوث التخرج و مختلف البحوث الجامعية الأخرى بضرورة توكي الأمانة العلمية و الابتعاد عن شبّهات الانتحال و السرقة العلمية و تذكيرهم بمختلف العقوبات الناجمة عن ذلك .

خاتمة:

يعتقد الكثير من الطلبة المقبلين على التخرج أن المذكرة هي صورتهم العلمية والذكرى الوحيدة التي يحتفظون بها من الجامعة ، لذلك عليهم أن يحرصوا على تقديم أحسن صورة وأجمل ذكرى .

وليس المطلوب منهم تقديم عمل مثالي ، بل تقديم عمل مقبول من النواحي اللغوية والمنهجية المعرفية ، كما أن الهدف من وراء ذلك ليس تحقيق رهان الكم - وان كان مطلوباً في الكثير من الأحيان - لكن الهدف الأساسي هو التحقيق رهان الكيف ، واحترام القواعد و الضوابط العلمية وتطبيقها .

المراجع:

2/ أمين ساعاتي : تبسيط كتابة البحث العلمي ، السعودية ، المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية . ط 1
1991.

3 / فضيل دليو و آخرون : دراسات في المنهجية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000

4 / حماش الحسين : الجوانب المنهجية البيداغوجية المرتبطة بإنجاز البحوث و كفايات مناقشتها و تقييمها ،
مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 7 ، جانفي 2012

5/ المنجد في اللغة و الإعلام

6. وزارة التعليم العالي و البحث العلمي : قرار رقم 362 المؤرخ في 9 جوان 2014 يحدد كفايات إعداد و مناقشة مذكرة الماستر

7. وزارة التعليم العالي و البحث العلمي : القرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

الهوامش:

01 المنجد في اللغة و الاعلام ، ص 180

02 - أمين ساعاتي : تبسيط كتابة البحث العلمي ، السعودية ، المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية . ط 1
1991. ، ص 20

03 - المرجع نفسه ، ص 132

04 - فضيل دليو و آخرون : دراسات في المنهجية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000،
ص 97

05 - حماش الحسين : الجوانب المنهجية البيداغوجية المرتبطة بإنجاز البحوث و كفايات مناقشتها و تقييمها ،
مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 7 ، جانفي 2012 ، ص 180

06 - المرجع نفسه ، ص 180

07 - وزارة التعليم العالي و البحث العلمي : قرار رقم 362 المؤرخ في 9 جوان 2014 يحدد كفايات إعداد
و مناقشة مذكرة الماستر ، المادة 02

08- القرار نفسه ، المادة 03

09- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي : القرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 يحدد القواعد
المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها ، المادة 5

10- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي : قرار رقم 362 المؤرخ في 9 جوان 2014 يحدد كفايات إعداد و مناقشة مذكرة الماستر ، المادة 10

11 -وزارة التعليم العالي و البحث العلمي : القرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 يحدد القواعد
المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها الم